

الكبير، يذهبون الى أبعد من هذا، موسّعين الحدود النهائية لاسرائيل لتشتمل على أقسام أساسية من لبنان والضفة الشرقية لنهر الأردن، أو داعين الى القيام بمحاولة مدروسة لارغام أعداد كبيرة من غير اليهود على الخروج من الأراضي المحتلة... وفي أواخر آب [أغسطس]، قال شارون ان الضفة الشرقية للأردن ' هي ملكنا، لكنها ليست في يدنا، تماماً مثلما كانت عليه القدس الشرقية حتى حرب الأيام الستة'. حتى في [ظل] حكومة وحدة وطنية يترأسها رئيس وزراء معتدل [بيرس في حينه] تصبح مثل هذه المعتقدات عوامل قوية في رسم السياسة الاسرائيلية» (ص ٦٨ - ٦٩)؛ وذكر كارتر «ان معظم وجهات النظر هذه تتعارض مع تلك التي للقادة الأميركيين» (ص ٦٨).

وفي ظل هكذا توجه مهيم في اسرائيل، هل هناك امكانية للسلام؟ كتب كارتر ان هناك خيارات عدّة، وليس أي منهما مستحب لدى اسرائيل. والخيارات هي: «الانسحاب كما حدّد في قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢، وكما صوّر في اتفاقيتي كامب ديفيد، مشتملاً على حق تقرير المصير للفلسطينيين الى حدّ الحكم الذاتي الكامل في الأراضي المرتبطة بنوع من الكونفيدرالية مع الأردن على أقلّ تعديل...؛ الالحاق القسري للمنطقة وضّمها الى اسرائيل... [بما يتعارض مع] اتفاقيتي كامب ديفيد التي يعتبر المصريون معاهدة السلام مبنية عليها، كما سوف ينتج عنها، في الوقت عينه، تأسيس لمجتمع ثنائي أو مزدوج الانتماء الوطني...؛ الابقاء على الاحتلال العسكري للأرض الفلسطينية مع احتمال ضمها بصورة شرعية بعد انقاص نسبة السكان العرب بنحو لا يستهان به، وبفعل الهجرة...؛ ايجاد شكل من أشكال مشاركة السلطة، ربما مع الأردن، أو تقسيم الأرض الى مجتمعات صغيرة، مع منح جميع من يسكنها حقوقاً متساوية» (ص ٦٤ - ٦٥). واستخلص الكاتب «ان أكثر الخيارات جاذبية... هو أول هذه الخيارات: منح حكم ذاتي حقيقي وحق تقرير المصير للفلسطينيين في معظم مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، مع اشتراط وجود حياد عسكري حقيقي للمنطقة المحدثة، وضمانات مناسبة لعدم تعرّض أمن اسرائيل والأردن للتهديد. كما يفضل ان يكون، هنا، اتحاد بين هذا ' الوطن' الفلسطيني وبين الأردن» (ص ٦٥). وهذا هو الخيار الأميركي المطروح حتى الآن.

بالمقابل، من الاتجاهات الاسرائيلية الراضية للتحدث عن أي حق للفلسطينيين في فلسطين، رأى الكاتب ان هناك اتجاهات داعية الى السلام والتسوية. ومن أبرزها، حسب الكاتب، حركة السلام الآن، التي «تدعم عملية كامب ديفيد كأفضل تقدم نحو السلام، شريطة ان توصف كتسوية مؤقتة تؤمن بوجوب استقبال المثلين الفلسطينيين الى طاولة المفاوضات، على أساس المساواة مع أعضاء مجموعات الدول الأخرى» (ص ٦٥). واستنتج كارتر انه «ما لم تحدث حرب ضخمة بين العرب واسرائيل، فان مفتاح مستقبل اسرائيل لن يوجد خارج البلد، بل داخلها. فلا الولايات المتحدة، ولا أي اتحاد بين القوى العربية، يمكن لهما فرض خياراتهما على اسرائيل في ما يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة، أو حقوق الفلسطينيين، أو الأراضي المحتلة لسوريا ولبنان. ان الأحكام المثلّي لاسرائيل سوف تصنع في القدس... [ف] القضايا الحادة يجرى نقاشها هناك بحماس كبير... [و] حصيلة هذا النقاش سوف ترسم مستقبل اسرائيل؛ كما يمكن لها ان تقرر احتمالات السلام في الشرق الأوسط، وربما في العالم» (ص ٧٤).

سوريا

تطرقّ الكاتب، في هذا الفصل (١٨ صفحة)، الى سوريا تحت قيادة الرئيس حافظ الأسد، الذي أجرى معه كارتر أحاديث مفصلة خلال اللقاءين اللذين عقدهما معه في العامين ١٩٧٧ و ١٩٨٣ (ص ٧٨). فالأسد، والكلام للكاتب، «اشتهر... وسط الزعماء العرب ببطشه وقسوته على من يعارض سلطته من السوريين؛ لكن عرف عنه اخلاصه في الذود عن بلاده ضد التدخلات الخارجية، وحرصه على توسيع دور سوريا بوصفها قوة ذات نفوذ على صعيد مشاكل الشرق الأوسط... [و] يعتبر الأسد لبنان جزءاً لا ينفصل عن بلده؛ لذا، بدا له من الطبيعي، تماماً، ان يرسل القوات السورية، العام ١٩٧٦، لوضع حد للحرب الأهلية اللبنانية. كان يمتعض، بشدة، من أي تحدّ لزعامته العربية من جانب مصر والأردن ومنظمة التحرير، أو أي مصدر آخر. ولم يكن ليقبل أية